



تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

- ١) تبين لنا عدم وجود برنامج للحسابات لكي تعمل الإدارة المالية من خلاله على مستوي الإدارة العامة والفروع والربط بينهم مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وضعف الرقابة الداخلية على الحسابات والتسجيل.
- ٢) تبين لنا إحتساب الإهلاك للأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة تقديرية بواقع ٥٠٪ من قيمة إهلاك الأصول الثابتة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ دون مراعاة إستبعاد إهلاك الأصول التي إنتهي عمرها الإنتاجي (مهلكة دفترياً).



(٣) تبين لنا تضمن مشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٦٤٠ ٢٤ جنيه مصري قيمة أتعاب الإستشاري (الشركة العربية للتصميمات والاستشارات الهندسية) عن أعمال معاينة لإنشاء محلات بسور مطحني الصفا، المروة (مجمع السلام) رصيد متوقف منذ سبتمبر ٢٠١٧ يجب دراسة أسباب توقف ذلك المشروع.

(٤) تبين لنا إثبات المخزون السلعي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالقيمة الدفترية دون إجراء جرد فعلي حيث أن الشركة دأبت على إجراء الجرد الفعلي في ٣٠ يونية من كل عام كما لم يتم إجراء جرد فعلي للأقماح المحلية والمستوردة المملوكة للهيئة العامة للسلع التموينية حيث دأبت الشركة على إجراء تصفية صفرية لخلايا الصوامع عند الإنتهاء من صرفها ويلزم وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية لخلايا الصوامع والجرد الفعلي للشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية.

(٥) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية علي أرصدها الظاهرة ضمن حسابات المدينون والموردين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والتي بلغت ١٩,٨٦٦ مليون جنيه مصري (مدين)، ١٢٨,٢٥٧ مليون جنيه مصري (دائن) ويلزم ضرورة المطابقة حتي يمكن تحديد الأرصدة الفعلية لتلك الحسابات مع إجراء التسويات المالية اللازمة على ضوء نتيجة المطابقة.

(٦) تبين لنا تضمن أرصدة العملاء أرصدة متوقفة بمبلغ ٣,٠٧٣ مليون جنيه مصري في حين أن الإنخفاض في قيمة العملاء المكون بمبلغ ٤٦٢ ألف جنيه مصري نري ضرورة دراسة تلك الأرصدة المتوقفة والعمل على تدعيم الإنخفاض حيث أن الإنخفاض المكون لأرصدة تم صدور أحكام قضائية بشأنها لصالح الشركة وفي هذا نري ضرورة متابعة تنفيذ تلك الأحكام إستيذاء لحقوق الشركة.

(٧) تبين لنا تضمن أرصدة المدينون والحسابات المدينة الأخرى أرصدة متوقفة (بعد تخفيض تلك الأرصدة بالأرصدة الدائنة المتعلقة بها) بمبلغ ٧,٦٥١ مليون جنيه مصري في حين أن الإنخفاض في قيمة المدينون والحسابات المدينة الأخرى المكون بمبلغ ٤,٩٩٩ مليون جنيه مصري نري ضرورة دراسة تلك الأرصدة المتوقفة والعمل على تدعيم الإنخفاض.

(٨) تبين لنا عدم إعداد دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية.

(٩) تبين لنا عدم تقييم الاستثمارات المالية في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" والبالغ أرصدها الدفترية ١٥,٣٧٣ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.



الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أداؤها المالي وتدفعاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً

- ١) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات من (٣٨) حتى (٤٤) فيما يتعلق بأرقام المقارنة.
- ٢) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية فقرة (٢٠) بند (ب) والخاص بعرض قائمة الدخل عن الفترة الدورية الحالية حيث أنه لم يتم عرض قائمة الدخل الدورية عن الفترة المالية وعلى أساس مجمع من بداية السنة المالية حتى تاريخه مقارنة مع قوائم الدخل عن الفترات الدورية المقابلة (الحالية وحتى تاريخه) خلال السنة السابقة مباشرة.
- ٣) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.
- ٤) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمسك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.
- ٥) تم مراجعة الشهادات السلبية للأراضي والعقارات ملك الشركة وتبين وجود اختلاف بين مسمى بعض الوحدات الواردة بالشهادات السلبية ومسمياتها في سجلات الشركة حيث وردت شهادة سلبية خاصة بمطحن مسعد باسم المالك / فؤاد مسلم محمد وشهادة سلبية خاصة بمخازن شبرا الخيمة باسم المالك / مورييس، يوسف إبراهيم وشهادة سلبية لمحلات الخانكة باسم المالك / مستشفى الأمراض العقلية لذلك يلزم تعديل الشهادات السلبية المثبت لها مالك غير الشركة وكذلك تعديل المسميات الواردة بالشهادات السلبية بما يتوافق مع المسميات الواردة بسجلات الشركة.
- ٦) تبين لنا عدم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" فيما يتعلق بالأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم.
- ٧) تبين لنا استقطاع مساحة ٢١ ألف م^٢ من شونة العاشر من رمضان منذ ديسمبر ٢٠١٥ وذلك لإنشاء صوامع (ضمن المنحة الإماراتية الممنوحة للدولة) نري ضرورة متابعة الجهات المعنية بهذا الشأن للاستفادة من أصول الشركة بالشكل الأمثل اقتصادياً.



- ٨) تبين لنا أنه حتى تاريخه لم يتم تسجيل بعض أراضي الشركة ونري ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لإنهاء تسجيل تلك الأراضي ونذكر منها ما يلي:
- * مطحن المطرية.
 - * شونة الناصرية.
 - * مخبز عين شمس.
 - * مطحن فؤاد.
 - * مطحن الهدى.
- ٩) تبين لنا أنه حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوي القضائية المتعلقة ببعض أراضي الشركة ونري ضرورة متابعة الإجراءات القانونية للفصل في تلك الدعاوي ونذكر منها ما يلي:
- * شونة الناصرية.
 - * مطحن صمونيل مقار.
 - * مطحن سعودي.
 - * مطحن عامر.
- ١٠) نوصي بضرورة استغلال أرض مدينة نصر ومطحن الصوه وذلك بما يعود بالنفع اقتصادياً على الشركة.
- ١١) تبين لنا عدم تطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار".
- ١٢) تبين لنا عدم الإفصاح الكافي على السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيراد وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "عقود الإيراد من العملاء".
- ١٣) نوصي بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع أنشطة الشركة حتى يمكن الحكم من خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على إتخاذ القرارات المناسبة لأية إنحرافات والوقوف على كفاءة وإقتصديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.

القاهرة في: ١٤ فبراير ٢٠٢٣

